

Distr.: General
12 January 2005
Arabic
Original: English



بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥١١٠ لمجلس الأمن، التي عُقدت في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في هايتي"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد الولاية الشاملة التي أنيطت ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بالصيغة المبينة في القرارين ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، و ١٥٧٦ (٢٠٠٤)، ويعرب عن دعمه لوجود الأمم المتحدة في هايتي طوال المدة التي تقتضيها الضرورة.

"ويؤكد مجلس الأمن على أن المصالحة الوطنية، والأمن، والتنمية الاقتصادية، ما زالت عوامل رئيسية لتحقيق الاستقرار في هايتي، ويشدد، في هذا الصدد، على أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، لا سيما تلك الواقعة في المنطقة، دعم الحكومة الانتقالية لهايتي في إطار تلك الجهود.

"ويؤكد مجلس الأمن على الدور المهم الذي تقوم به البعثة في ضمان هئية بيئة مأمونة، ويثني على العمليات المشتركة التي تمت في الآونة الأخيرة بين البعثة وقوة الشرطة الوطنية الهايتية، لا سيما ضد جميع الجماعات المسلحة غير الشرعية. بيد أنه يلاحظ أن بذل المزيد من الجهود، بشكل عاجل، ضروري لمواصلة تحسين الوضع الأمني. ويدعو المجلس مرة أخرى جميع الأطراف في هايتي إلى احترام حقوق الإنسان، وإلى نبد استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها.

"ويشجع مجلس الأمن الحكومة الانتقالية على أن تنشئ، دونما إبطاء، لجنة وطنية معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كي تعالج بشكل شامل الشؤون المتعلقة بجميع الجماعات المسلحة، لا سيما أفراد الجيش السابقين. ويلاحظ

المجلس أن أي تعويض يقدم في هذا الصدد ينبغي أن يكون جزءاً من حل شامل ودائم.

”ويجدد مجلس الأمن نداءه للقيام بالتسديد العاجل للأموال التي وعدت بتقديمها المؤسسات المالية الدولية، والبلدان المانحة، في مؤتمر المانحين الدولي بشأن هايتي، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويدرك المجلس ضرورة قيام البعثة، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية، والدول الأعضاء، بمساعدة الحكومة الانتقالية، على الإعداد للمشاريع الإنمائية في هايتي، وتنفيذها، بالإضافة إلى المشاريع ذات الأثر السريع. ويكرر المجلس تأكيد الحاجة إلى مساعدة الحكومة الانتقالية على وضع استراتيجية إنمائية طويلة الأمد لهايتي، وفقاً للأولويات المبينة في إطار التعاون المؤقت.

”ويرحب مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الانتقالية لهايتي في الآونة الأخيرة من أجل إطلاق سراح بعض الأفراد المحتجزين دون توجيه تهم رسمية لهم أو تقديمهم للمحاكمة، ويدعو الحكومة الانتقالية إلى استعراض جميع هذه الحالات ضماناً لتحقيق الاحترام الكامل للإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، يدعو المجلس البعثة إلى مواصلة دعمها لإتاحة التدريب في مجال حقوق الإنسان أمام السلطات القضائية وسلطات الشرطة والسلطات الإصلاحية في هايتي لضمان التقيد بالنظم والمعايير الدولية.

”ويشجع مجلس الأمن الحكومة الانتقالية على مواصلة اتخاذ خطوات تجاه إجراء حوار وطني شامل وجامع، والشروع في عملية المصالحة، ويهيب بجميع الأطراف الفاعلة السياسية في هايتي نبذ العنف، والمشاركة في هذا الحوار دونما إبطاء. ويدعم المجلس دعماً كاملاً الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لتيسير هذه العملية.

”ويدعو مجلس الأمن الحكومة الانتقالية إلى أن تتخذ بشكل عاجل، بمساعدة البعثة ومنظمة الدول الأمريكية، الخطوات الضرورية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥، ونقل السلطة لاحقاً إلى السلطات المنتخبة، ويرحب بالقرارات التي اتخذها في الآونة الأخيرة المجلس الانتخابي المؤقت، في إطار إجراءاته التحضيرية. ويشجع جميع الأطراف السياسية التي نبذت العنف إلى المشاركة في العملية الانتخابية.

” ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه تنظيم بعثة لإرسالها إلى هايتي قبل ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ويحتمل أن يكون ذلك بالاقتران مع بعثة يقوم بها الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

” ويعرب مجلس الأمن عن امتنانه للبلدان التي ساهمت بموظفين للعمل في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويحث البلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة إلى إتمام عدد القوام المأذون به لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في أقرب وقت ممكن، مؤكداً على أن الانتهاء من تحقيق هذه الخطوة في وقت عاجل هو شرط ضروري لتواصل نجاح العملية.

” ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام لهايتي، خوان غابرييل فالديس، ويثني على العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وجميع موظفيها.“